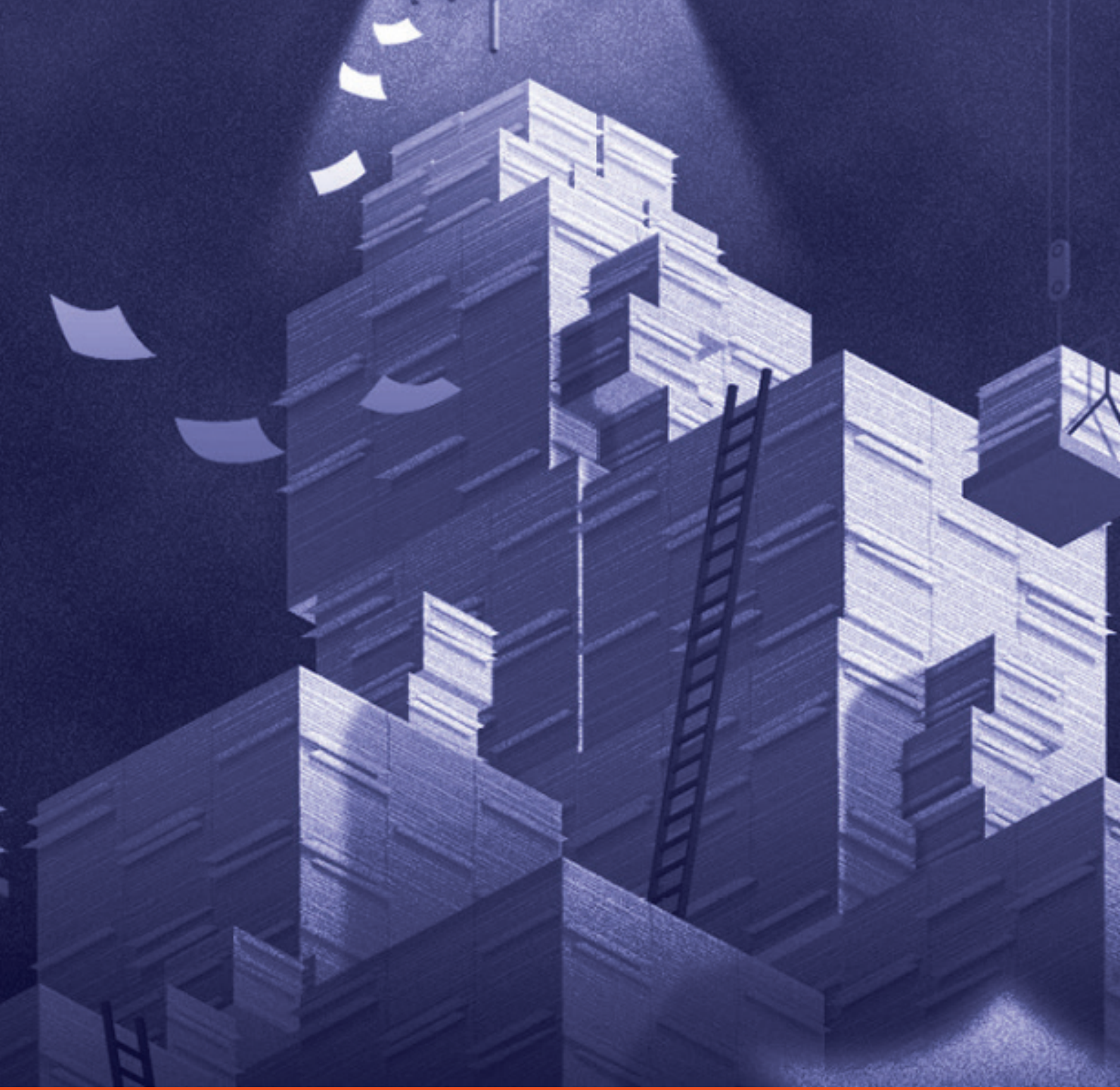




تقرير

تطورات قانون البناء الجديد

يمكنكم التواصل معنا من خلال :
info@sjplatform.org

منصة العدالة الاجتماعية
SOCIAL JUSTICE PLATFORM







تقرير

تطورات قانون البناء الجديد



تقرير

تطورات قانون البناء الجديد

منصة العدالة الاجتماعية
SOCIAL JUSTICE PLATFORM



الحقوق محفوظة للمنصة للعدالة الاجتماعية

بموجب رخصة المشاع الإبداعي : نسب المصنف -

غير تجاري - منع الاشتقاق | الإصدار 4.0

www.sjplatform.org

تتناول هذه الورقة التغييرات والتطورات الأخيرة التي شهدتها سياسات قطاع الإسكان والتنمية المحلية. ومن بينها قانون البناء الموحد الصادر في 2008، الذي مثل نقلة في المنظومة التشريعية للإسكان والتنمية. إذ أتي القانون بوصفه توحيداً للتشريعات المتعلقة بالتخطيط العمراني والتنسيق الحضاري وتنظيم أعمال البناء. ولكن سرعان ما بدأ الحديث عن وجود ثغرات قانونية فيه، أو حتى تضمنه لتعديلات أثبتت عدم كفاءته وافتقاده القدرة على تحقيق الأثر المرجو منه.

ومنذ 2012، كانت وزارة الإسكان في الحكومة المصرية تُلوّح بضرورة إدخال تعديلات على هذا القانون، لمواجهة قضية "مخالفات البناء" التي أصبحت مصدرًا لقلق الدولة المصرية. فقد لوحظ في السنوات الأخيرة زيادة العشوائيات والتعديات على الأحوزة العمرانية وارتفاع المباني بدون تراخيص.

ويعني هذا أن القانون لم يشكل أي استثناء، ولم يحل المشكلات التي واجهت التشريعات السابقة عليه، حيث قُدرت أعمال البناء القائمة بدون ترخيص في الفترة ما بين 2008-2018 بنسبة 77% من إجمالي ماتم بنائه في هذه الفترة. وبينما يُقدر ما يبنى سنوياً بمليون وحدة، يمثل القطاع الخاص غير الرسمي منها 749.191 وحدة، في حين يمثل القطاع العام 78.015 وحدة بنسبة 8%، والقطاع الخاص الرسمي 144.492 وحدة بنسبة 15%¹.

وعليه، أصبح قانون البناء الموحد 2008 محلاً للنقاش والمراجعة. ورغم ذلك لم تتخذ إجراءات جدية في هذا الصدد، سوى عام 2019. وفي هذا العام، أصدر مجلس النواب قانون رقم 17 لسنة 2019 بشأن التصالح في بعض مخالفات البناء، وتقنين أوضاعها، عبر آلية إصدار تراخيص لها بعد استيفائها شروط التصالح.

ولا تعد إجراءات التصالح آلية مستحدثة في حل قضية مخالفات البناء، بل كان "قانون التصالح" التاسع خلال نصف القرن الماضي² وفي نفس الإطار، يرى البعض أن مثل هذه القوانين الاستثنائية مؤشراً على عدم واقعية قوانين البناء. بل أنها قد تكون سبباً في التجرؤ على مخالفة القوانين الرئيسية، على أمل التصالح فيما بعد، أو حتى بيع المباني المخالفة وتحويل المسؤولية على الملاك الجدد، أو ما يعرف "بالكاحول"³.

¹ مرصد العمران: "من بيني الإسكان في مصر؟ حقائق حجم البناء حسب القطاع 2008 < 2018"، نشرت 30 أكتوبر 2019 اعتمدت الدراسة في حساب عدد الوحدات المخالفة على بيانات وزارة الكهرباء، وإجمالي عدد المباني وفقاً لتفتيش الإسكان

https://marsadomran.info/facts_budgets/1822/10/2019/

² للمزيد أنظر: يحيى شوكت "ست عقود من تقنين المباني غير الرسمية 1956-2019" نشرت في 10 أكتوبر 2019

http://marsadomran.info/policy_analysis/2019/10/1795/

³ يطلق تعبير "كاحول" على من يتحمل المسؤولية القانونية بدلاً من المالك الحقيقي، عن طريق عقد ملكية صوري بمقابل مادي.

الأسباب المشتركة في حالات عدم الامتثال لقوانين البناء المختلفة

- 1- كثرة قوانين التصالح الواردة على هامش قوانين البناء الرئيسية. وتمثل تجاوزًا واعتراضًا ضمنيًا بقصور القوانين المشرعة.
- 2- مشاكل تفسير الوحدات المحلية لمواد القانون ولائحته التنفيذية. وتتعلق بوضع قطع الأراضي في مناطق لم يصدر بشأنها اشتراطات دائمة. وحينما يغيب التحديد الواضح للتشريعات، يحتكم للاشتراطات المؤقتة أو الصادرة بموجب القوانين السابقة، بجانب القانون الجديد. وعلى الرغم من تأكيد ضرورة تدريب العاملين على القوانين الجديدة وتنفيذها، تظهر مشاكل عديدة بهذا الصدد تعرقل التنفيذ.⁴
- 3- الاستثناءات التي قد تجيزها القوانين عندما يترك فيها بعض الأمور للتقدير. وتظهر في إجازة القانون الموحد 2008 إستثناء المباني من قيد الارتفاع بناءً على تصريح من رئيس مجلس الوزراء، بعد دراسة الموقع (مثل مباني كورنيش النيل)، واستثناءات المدن والتجمعات الجديدة والمشروعات القومية.⁵
- 4- السماح للمخالف بالاستفادة من مخالفته. ويتمثل هذا في التحايل على القوانين والحصول على أراضى الدولة، أو تخصيص مساحات شاسعة من الأراضي الصحراوية المملوكة للدولة إما بوضع اليد، أو الشراء مقابل أسعار زهيدة، أو الحصول على حق الانتفاع لاستزراعها واستصلاحها، ثم تخصيصها بعد ذلك لأغراض الاستثمار.
- 5- قصور عمليات التفتيش والمراقبة.
- 6- فساد المحليات وتعطيل قوانين تحصيل الغرامات.
- 7- التراخي في تنفيذ العقوبات.
- 8- عدم الرجوع إلى الإدارات المحلية المختلفة، عند التقديم على المرافق والخدمات، حيث توزع أماكن توفير الخدمات وصيانة المرافق على شركات خدمية بعيدًا عن الحكومة مما يسمح بإمداد المباني المخالفة بالمرافق.

⁴ علي المغازي، العشوائية القسرية: تصادم الحق في السكن وقوانين البناء، 25 أبريل 2018 على الموقع الإلكتروني لمرصد العمران

<https://bit.ly/2YMY9Hg>

⁵ المرجع السابق

أهم بنود قانون التصالح⁶

نص قانون التصالح على إمكانية التصالح في كافة المخالفات، إلا أنه حدد ثماني حالات يُحظر التصالح بشأنها، وتجب إزالتها، وهي: الأعمال المخلة بالسلامة الإنشائية، والتعديلات الخاصة بالبناء على خطوط التنظيم المعتمدة، والمخالفات الخاصة بالمنشآت ذات الطراز المعماري المميز، والتجاوز لقيود الارتفاع المقررة من الطيران المدني وشؤون الدفاع عن الدولة، والبناء على أراضي خاضعة لقوانين حماية الآثار أو النيل، والتغيير في الاستخدام بالنسبة للمناطق التي صدرت لها مخططات تفصيلية معتمدة، والبناء خارج الأحوزة العمرانية المعتمدة. وقد وضعت الدولة استثناءً متعلقًا بالمشروعات الحكومية وذات النفع العام، والكتل السكنية المتاخمة للأحوزة العمرانية المكتملة والمتمتع بمرافق مأهولة بالسكان.

ويتم التصالح على أساس تقرير لجنة فنية من مهندس استشاري واثنين من المهندسين المعتمدين لدى الجهة الإدارية (أحدهم متخصص بالهندسة المدنية والآخر بالهندسة المعمارية) وممثل من وزارة الداخلية. ويرجع لهذه اللجنة البت في طلبات التصالح وتقنين الأوضاع بناء على معايينة ميدانية. ويكلف مقدم الطلب بأن يقدم تقريراً هندسياً من مكتب استشاري معتمد من نقابة المهندسين عن السلامة الإنشائية. ويعطى إلى مقدم الطلب ستة أشهر لاستكمال أوراقه ومستنداته، ويعطى للجنة 4 شهور للبت.

تقدم الطلبات إلى الجهة المختصة (الوحدات المحلية، وجهاز المدينة بالنسبة للمجمعات العمرانية، والهيئة العامة للتنمية السياحية). ويجوز لمالك العقار أو قاطنيه أو اتحاد الشاغلين التقدم بطلبات التصالح. وفي إطار تسهيل الإجراءات الإدارية المتعلقة بقبول ملفات التصالح، أتاح القانون أمرين. أولهما عدم اشتراط الدولة مستندات بعينها لفتح الملف، أي يمكن فتح الملف ثم استكمال الأوراق المطلوبة، بناء على طلب من الجهات المعنية بالمستندات المكتملة المطلوبة. وذلك بهدف التشجيع على التصالح، والبعد عن الروتين الذي يعيق سرعة وجدية المصالحة في المباني المخالفة. أما الثاني، فكان اكتفاء الدولة بتقرير مهندس عضو بنقابة المهندسين، بدلاً عن تقرير السلامة الإنشائية الذي تصدره المكاتب الاستشارية، للحد من التكلفة على راغب المصالحة.

⁶ صدر قانون التصالح في أبريل 2019 وعدل في يناير 2020، بالإضافة إلى بتعديلات رئيس مجلس الوزراء على اللائحة التنفيذية للقانون بالقرارات 800 و 963 لسنة 2020. وشملت التعديلات توضيحات بسيطة بإضافة "سجلات مميكة" للمادة الثالثة. وأضيفت "مكاتب استشارية، أو مراكز بحثية، أو كليات الهندسة، أو مهندس استشاري معتمد من نقابة المهندسين". وقلت مدة البت في الطلبات لثلاثة أشهر في المادة الرابعة. إلى جانب تعديل المادة الخامسة التي سمحت بالتقسيط على ثلاث سنوات بدون فائدة، وخصم ما تم سداده في أحكام قضائية أخرى خاصة بالمبنى. وعدلت المادة السادسة باستثناء القرى من طلاء واجهات المباني. وأخيراً أُضيف إلى المادة العاشرة "إمكانية التظلم بشأن قيمة التصالح، وليس في حالات رفض التصالح فقط"، مع تعديل خبرة الاستشاري إلى خمس سنوات والمهندس لثلاث على الأقل.

وعلى الرغم من هذه التسهيلات، فحتى ديسمبر 2019 لم يتقدم بطلبات تصالح سوى 89199 مالكاً⁷. ومع نهاية مدة التصالح، وصل إجمالي طلبات التصالح إلى 2.8 مليون طلب⁸. ويشكل هذا الرقم نسبة ضئيلة بالنسبة لعدد الوحدات التي أعلن عن بنائها بشكل مخالف خلال العقد الماضي، والتي قدرها رئيس الوزراء بعشرين مليون وحدة سكنية⁹.

وفي يونيو 2020، أوقفت الحكومة إصدار تراخيص لأعمال بناء المباني أو توسيعها أو تعليتها، أو تعديل المساكن الخاصة، مع وقف استكمال أعمال البناء في المباني الجاري تنفيذها لمدة 6 أشهر بمحافظات القاهرة الكبرى والإسكندرية وعواصم المحافظات والمدن الكبرى ذات الكثافة السكانية العالية. وأوكل وضع الخطة التنفيذية للتأكد من وقف البناء إلى وزارة التنمية. وأحيل البنائين والملاك المنتهكين لقرار تجميد البناء للنيابة العسكرية.

كما أوكلت مهمة مراجعة التراخيص الصادرة إلى وزارة التنمية المحلية. ودُعيت بقوات من وزارة الداخلية لتنفيذ قرارات الإزالة بحزم. وأوكلت وزارة التنمية إلى الأجهزة التنفيذية في الوحدات المحلية والأحياء والمدن والمراكز والإدارات الهندسية التابعة لها مهمة مراجعة كافة التراخيص الصادرة سابقاً، وإلزام أصحابها بتنفيذها طبقاً للخصة الصادرة، والتأكد من وجود جراجات في تلك العقارات. ووفقاً للنائب المهندس أحمد السجيني، رئيس لجنة الإدارة المحلية بمجلس النواب، وصل عدد الرخص الصادرة من مايو 2020 وحتى أبريل 2021 إلى 75 ألف رخصة. روجع منها حوالي 20 ألف، كان بينها 8 آلاف فقط مستوفية الشروط، والباقي مخالف¹⁰.

اشتراطات البناء الجديد

أعلنت الحكومة استئناف البناء وفقاً للاشتراطات الجديدة، بوصفها اشتراطات مكملية وموضحة لقانون البناء الموحد 119 لسنة 2008. وطبقت هذه الاشتراطات تجريبياً لمدة شهرين (من مايو حتى بداية يوليو 2021)، وشملت المرحلة التجريبية 27 مركزاً ومدينة بالمحافظات. ثم عممت هذه الاشتراطات بدءاً من يوليو 2021.

وحددت هذه الاشتراطات أولاً، آلية الحصول على التراخيص. وتقتضي أن يقوم مقدم الطلب بالتعاقد مع مهندس، يتولى إعداد رسومات ومستندات الترخيص. وعلى هذا، يكون المهندس مسؤولاً عما قدم من مستندات، ومدى مطابقتها للاشتراطات التخطيطية والبنائية. ويقدم المهندس الملف للمركز التكنولوجي، ويحصل على رقم مسلسل. ثم يحول المركز التكنولوجي الملف إلى الجامعة خلال يومين. وتقوم الجامعة بالمراجعة والفحص، وتعيد إرسال الملف

⁷ كريم حسن، خبر صحفي: مجلس المحافظين برئاسة مدبولى يتابع إجراءات تنفيذ قانون التصالح في مخالفات البناء، جريدة الأهرام، نشر في 5 ديسمبر 2019 <https://bit.ly/3oy1y5t>

⁸ وفقاً لتصريح أحمد السجيني، رئيس لجنة الإدارة المحلية بمجلس النواب، في مداخلة هاتفية ضمن برنامج صالة التحرير على قناة صدى البلد، والفيديو منشور بتاريخ 9 نوفمبر 2021 <https://bit.ly/3qF4iks>

⁹ 20 مليون وحدة سكنية مخالفة بمصر، اليوم السابع، 20 فبراير 2018 <https://bit.ly/3kFFpRL>

¹⁰ أحمد السجيني، مراجعة 20 ألف رخصة بناء تم الموافقة عليها منذ مايو 2020، اليوم السابع نشر في 26 أبريل 2021 <https://bit.ly/3wP0wGb>

للمركز التكنولوجي خلال أسبوعين. وبعد ذلك، تشكل لجنة فحص من المركز التكنولوجي والإدارة الهندسية والشؤون القانونية ووحدة المتغيرات المكانية والتخطيط العمراني والوحدة الحسابية، وتتولى مراجعة المستندات والتأكد من صحة الإجراءات. ثم تقوم الجهة الإدارية التابع لها المركز التكنولوجي، بإصدار الترخيص وتسليم عقد الإشراف. وفي حالة عدم استيفاء المستندات، يطلب من مقدم الطلب استيفاء المطلوب خلال 21 يوم.

وثانياً، حددت الاشتراطات الارتفاع المسموح. إلا أن هناك استثناءً فيما يخص المشروعات القومية ومباني الكورنيش والميادين العامة، المرهونة بقرار المحافظ، بالتنسيق مع المجلس الأعلى للتخطيط.¹¹ وهناك أيضاً اشتراطات متعلقة بحساب مساحات الأرض التي يمكن البناء عليها، إلى جانب اشتراطات خاصة بأماكن الجراجات.

ومما سبق يتضح اعتماد الحكومة في مواجهتها لقضية البناء المخالف على استراتيجية الشباك الواحد، والاتجاه لحوكمة إصدار التراخيص من خلال المراكز التكنولوجية الجامعية. حيث أصبح الاعتماد على مهندسين ومستشارين من خارج اللجنة الفنية للمحليات. وأصبح هؤلاء مسئولين عما يقدمونه من أوراق ومستندات. وهكذا يكون دور المحليات مجرد التصديق. كما ألزمت هيئة العمران بتحديد الأحوزة العمرانية، حتى لا يكون هناك أي تشويش بخصوص هذه المسألة.

¹¹ قرار وزاري رقم 410 لسنة 2021 صادر من وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، منشور في جريدة الوقائع المصرية، العدد 160 الصادر في 18 يوليو 2021.

تضمن هذا القرار مواد جديدة تضاف إلى اللائحة التنفيذية لقانون البناء الموحد، إضافة مادة 110 مكرر المتعلقة بإجراءات إصدار بيان صلاحية موقع البناء، والمادة 112 مكرر المتعلقة بالمستندات المطلوبة لاستخراج بناء بمدن وحدات الإدارة المحلية، والمادة 117 المتعلقة بإجراءات إصدار الترخيص، ثانياً تم إضافة نماذج لبيان صلاحية الموقع من الناحية التخطيطية والاشتراطات البنائية، وطلب الترخيص، وإصدار الترخيص.

ملاحظات أولية حول التعامل مع ملف مخالفات البناء

لا ننكر أهمية التخطيط العمراني في تحسين حياة الأفراد وتخفيف الكثافة السكانية ومشكلات المرور والضغط على المرافق العامة. إلا أن القوانين المتعلقة بحل أزمة تفاقم البناء المخالف اتسمت بعدة نقاط يجب الإشارة لها. وتبدأ من أن الحلول التي اقترحتها الحكومة للتصالح بشأن المخالفات واشترطات البناء الجديدة، اعتمدت على إصدار قوانين دون مشاركة مجتمعية فعلية. بمعنى إنه لم تعقد أي اجتماعات على مستوى الإدارات المحلية لإشراك المواطنين في مناقشة المشكلة والبحث عن حلول.

وترتب على ذلك ما عكسته التصريحات في الشهور الأخيرة من مطالبات برلمانية بتعديل اشتراطات البناء. وتوصلت جلسات قياس الأثر إلى أن القوانين غير واقعية، فيما يتعلق بسرعة البت في عمليات التصالح¹²، وبحالات رفض التصالح. فماذا سيحدث بعد رفض التصالح؟! هل يمكن حرمان المواطنين من مساكنهم مع العلم بعدم استطاعتهم الحصول على مساكن أخرى؟

كما استلزم القانون البت في طلبات التصالح من حيث الموافقة أو الرفض. ونص على رفض التصالح بشأن تجاوز الارتفاعات، أو البناء المخالف الذي تم عقب 22 يوليو 2017. إلا أن رئيس الوزراء أمر "بالقبول الجماعي لطلبات التصالح في القرى"، بناء على مجريات الواقع وقدرة الأفراد على تحمل أعباء الخروج من منازلهم. بمعنى عدم رفض أي طلب مقدم للتصالح. و تنازلت الدولة عن قرار طلاء الواجهات كأمر ملزم في القرى. وعليه تراجعت الدولة، أو وضعت استثناءات في التنفيذ على خلفية صعوبة تنفيذ القانون المطبق¹³.

وفي نفس السياق، تكررت المطالبة بتعديل قانون الاشتراطات، بسبب عزوف المواطنين عن التقدم بطلب تراخيص بناء جديدة وفقاً للاشتراطات الجديدة. وقد يرجع ذلك لما يراه المالك من عدم جدوى تحديد الارتفاعات والإلزام بأماكن للسيارات، بسبب ما يمثله ذلك من خسائر مادية في ظل ارتفاع أسعار متر الأراضي¹⁴، ومن تأثير على الاستثمار العقاري. وحتى لو أقدم المالك على الالتزام بذلك، سوف يعاني الأفراد من ارتفاع أسعار الشقق.

ورغم جدية الدولة وحزمها في التعامل مع المخالفات والتعديات، لم يُقدم مسئولين في المحليات إلى محاكمات حقيقية بسبب التراخيص المخالفة الصادرة في السابق. ولجأت الدولة إلى تحويل عملية إصدار التراخيص إلى مكاتب استشارية. ووجد البعض في هذا "تسكيناً للفساد

¹² ياسمين فواز، محلية البرلمان تطالب بتعديل قانون التصالح مع مخالفات البناء لسرعة البت في الطلبات المقدمة، جريدة المال، 6 يوليو 2021، <https://bit.ly/3nih7Pv>

¹³ مقالة محمد طه، الأمور بعافية جبتين... رئيس «محلية النواب»: تعديل قانون التصالح والنظر فيه مجدداً، نشر في المصري اليوم، بتاريخ نوفمبر 2021

<https://bit.ly/3CIGvli9>

¹⁴ في تصريح لنقيب مهندسي الجيزة، "عزوف من المواطنين عن الحصول على التراخيص بعد اشتراطات البناء الجديدة" نشر في جريدة صدى البلد، 11 أكتوبر 2021 <https://bit.ly/3qBLkLI>

بدلاً من محاربته¹⁵، في حين أن المطلوب حل المشكلة من جذورها. وحيث تتعلق المشاكل الحقيقية بعدم تفعيل القوانين، مثل قرارات الرقابة والتفتيش والعقوبات في قانون 119 لسنة 2008. وبالإضافة لذلك، هناك مشاكل تدني رواتب موظفي المحليات، وارتفاع أسعار الإسكان بما يفوق قدرة الكثيرين. وتتعلق مشكلة أخرى بالمناطق التي تتوفر فيها أماكن للعمل "أكل العيش"، ولهذا يبدأ الأشخاص في البناء حولها فيما يعرف بالعشوائيات، لخدمة المدن والتجمعات الجديدة التي ليس بها إسكان خدمي بأسعار مناسبة في متناول المواطنين.

من النقاط المهم الإشارة إليها أيضاً موضوع الشفافية. حيث لم تعتمد الدولة من البداية خطة زمنية واضحة حول ما تعزم إجراؤه. على سبيل المثال، مُدت فترة التصالح أكثر من مرة، وأوقفت الدولة أعمال البناء، الأمر الذي أثر على 5 مليون عامل بقطاع البناء والتشييد نتيجة لتوقف العمل. كما أثر على شركات المقاولات المتوسطة الحجم والصغيرة، في ظل أزمة كوفيد 19 وارتفاع أسعار مواد البناء.¹⁶ وفيما يتعلق بالشفافية أيضاً، هناك مشكلة إتاحة المعلومات، إذ لا يتوفر على المواقع الإلكترونية لوزارة التنمية ولا وزارة الإسكان عدد المخالفات المرصودة، ولا عدد حالات التصالح التي تمت، فلا يسع الباحثون إلا اللجوء إلى التصريحات الخيرية فقط.¹⁷ وحتى كتيب الاستفسارات على الموقع الرسمي للوزارة، يصعب التوصل إليه بسبب مشاكل تقنية على الموقع.

وينص قانون التصالح على توجيه الغالبية العظمى من متحصلات المخالفات المالية إلى مشاريع الإسكان الحكومية والمرافق والتنمية العمرانية، ورغم هذا لا توجد وسيلة لتتبع هذه المبالغ. وهناك أهمية لتوفير معلومات كاملة ومفهومة ومحدثة عن هذه الأموال. إذ تعمل الشفافية وإشراك المواطنين على رفع كفاءة عمليات تنفيذ القانون، فهي وسيلة لإقناع المواطنين أن مثل هذه التشريعات وسيلة لتحسين وتنظيم وضبط حياتهم المعيشية.

وبالنظر إلى عدالة التطبيق، استثنى قانون الاشتراطات الجديدة المشروعات الحكومية، والمجتمعات العمرانية، وأراضي القوات المسلحة، والمحاور الرئيسية بالمدن التي يحددها المحافظ المختص، بما يعكس غياب عدالة التطبيق.

وهكذا، ومن خلال كل الجدل السابق، نلاحظ عدداً من النقاط المهمة التي يجدر الانتباه إليها في القوانين والقرارات المتعلقة بتقنين أوضاع البناء واشتراطاتها الجديدة، ننوه إلى ضرورة أن يأخذها المشرع بعين الاعتبار.

¹⁵ نفيصة هاشم (رئيسة قطاع الإسكان بوزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية) 16 مطالبات بسرعة الانتهاء من قوانين البناء بعد تضرر 5 ملايين عامل بالقطاع، نشر في 3 مارس 2021

<https://bit.ly/30ofhUJ>

¹⁷ قال خالد قاسم، مساعد وزير التنمية المحلية والمتحدث الرسمي باسم الوزارة، إن قيمة التصالح على مخالفات البناء حتى الآن وما تم تحصيله 17.7 مليار جنيه، من بينها 1.6 مليار جنيه رسوم، وحوالي 16 مليار جنيه أموال التصالح: «الفلوس دي ولسه مكملناش ال 75% الباقية من فلوس التصالح، والتي ستصل حال إتمام التصالح من 70 إلى 75 مليار جنيه» نشر في جريدة الوطن، 30 مارس 2021 <https://www.elwatannews.com/news/details/5407133>